|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-20)  جنيف، 1-9 مارس 2022 | |  |
|  | |  |
|  | |  |
| الجلسة العامة | | الإضافة 10 للوثيقة 35-A |
|  | | 15 ديسمبر 2021 |
|  | | الأصل: بالإنكليزية |
|  | | |
| إدارات الاتحاد الإفريقي للاتصالات | | |
| تعديلات يُقترح إدخالها على القرار 52 | | |
|  | | |
|  | | |
| **ملخص:** | يقترح الاتحاد الإفريقي للاتصالات تعديل القرار 52 علماً بأن الرسائل الاقتحامية مشكلة عالمية تختلف خصائصها باختلاف المناطق وتؤثر على العديد من أصحاب المصلحة، وينبغي لقطاع تقييس الاتصالات أن يقدم دورات تدريبية تقنية مناسبة وأنشطة وورش عمل في مختلف المناطق تتعلق بالمسائل السياساتية والتنظيمية والاقتصادية للرسائل الاقتحامية وتأثيرها، لفائدة منظمي ومشغلي الاتصالات لا سيما في البلدان النامية. | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **للاتصال:** | مريم سليماني الاتحاد الإفريقي للاتصالات كينيا | الهاتف: +254726820362  البريد الإلكتروني: [m.slimani@atuuat.africa](mailto:m.slimani@atuuat.africa) |

MOD AFCP/35A10/1

القـرار 52 (المراجَع في جنيف، 2022)

مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها

(فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جنيف، 2022)،

إذ تأخذ بعين الاعتبار

*أ )* الأحكام ذات الصلة من الصكوك الأساسية للاتحاد؛

*ب)* أن "إعلان المبادئ" الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) يشير في الفقرة 37 إلى أن: "الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة"؛

*ج)* أن "خطة العمل" الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تشير في الفقرة 12 إلى أن: "الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات" وتنادي "باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي"،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار كذلك

*أ )* الأجزاء ذات الصلة من القرارين 130 (المراجَع في دبي، 2018) و174 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* أن تقرير رئيس اجتماعي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) اللذين نظمهما الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن موضوع مكافحة الرسائل الاقتحامية، أيد اعتناق نهج شامل في مكافحة الرسائل الاقتحامية يتألف مما يلي:

’1‘ التشريعات القوية؛

’2‘ إقامة تدابير تقنية؛

’3‘ إنشاء شراكات مع جهات الصناعة للتعجيل بالدراسات؛

’4‘ التعليم؛

’5‘ التعاون الدولي؛

*ج)* الأجزاء ذات الصلة من القرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ تضع في اعتبارها

*أ )* أن الاتصالات عبر الشبكات المتنقلة وتبادل رسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الأُخرى عبر الإنترنت أصبح من الوسائل الرئيسية للتواصل بين الناس في العالم؛

*ب)* أن هناك في الوقت الحاضر مجموعة متنوعة من التعاريف لمصطلح "الرسائل الاقتحامية" ولكن هناك عدة نقاط مشتركة بين التعاريف المختلفة؛

*ج)* أن الرسائل الاقتحامية بجميع أشكالها (الرسائل الصوتية والرسائل النصية القصيرة ذات المصدر الدولي عبر الشبكات المتنقلة و/أو الإنترنت) أصبحت مشكلة واسعة الانتشار يمكن أن تتسبب في خسارة في إيرادات مقدمي خدمة الإنترنت ومشغلي الاتصالات، ومشغلي الاتصالات المتنقلة والمستعملين التجاريين، ولا سيما في البلدان النامية حيث سيكون للمقدار الكبير من حركة الرسائل الاقتحامية الواردة والصادرة أثر شديد على عرض نطاق الإنترنت المحدود والمكلف المتاح في تلك المناطق؛

*د )* أن مكافحة الرسائل الاقتحامية بوسائل تقنية يشكل عبئاً على الكيانات المتأثرة، بما في ذلك مشغلو الشبكات ومقدمو الخدمات فضلاً عن المستعملين الذين يتلقون رغماً عنهم مثل هذه الرسائل الاقتحامية غير المرغوبة، إذ تتطلب استثمارات لا يستهان بها في الشبكات والمرافق والأجهزة الطرفية والتطبيقات؛

*ﻫ )* أن الرسائل الاقتحامية تؤدي إلى مشاكل خاصة بأمن شبكات الاتصالات والمعلومات، وتستعمل على نحو متزايد كقناة لعمليات التدليس ولا سيما لنشر الفيروسات، والديدان، وبرمجيات التجسس، وغيرها من أشكال البرمجيات الضارة، وما إلى ذلك؛ وأن الممارسات واسعة الانتشار المتمثلة في استعمال الرسائل الاقتحامية دولية المصدر، مثل الرسائل الصوتية الاقتحامية والرسائل النصية القصيرة الاقتحامية على الهواتف المحمولة، لا سيما مكالمات Bip وإرسال رسائل نصية قصيرة بالجملة، تؤدي إلى خسائر كبيرة في العائدات من العملات لمشغلي الاتصالات في البلدان النامية؛

*و )* أن الرسائل الاقتحامية تستعمل في بعض الأحيان في أنشطة الجريمة أو الإرهاب أو الاحتيال أو التضليل؛

*ز )* أن الرسائل الاقتحامية مشكلة عالمية تختلف خصائصها باختلاف المناطق، وتؤثر في الكثير من أصحاب المصلحة وبالتالي تتطلب عملاً تعاونياً وتعاوناً دولياً في مجال إنفاذ القانون لمواجهتها والتوصل إلى حلول تقنية لها وتطوير آليات الوقاية من الرسائل الاقتحامية؛

*ح)* أن معالجة قضية الرسائل الاقتحامية مسألة تتسم بالإلحاح على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

*ط)* أن كثيراً من البلدان، خاصة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 تحتاج إلى المساعدة فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*ي)* أن هنالك توصيات صادرة عن قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) بشأن هذا الموضوع، ومعلومات ذات صلة من الهيئات الدولية الأُخرى، يمكن أن تتيح إرشادات للتطوير المقبل في هذا الميدان، وخاصة في صدد الدروس المستفادة؛

*ك)* أن التدابير التقنية لمكافحة الرسائل الاقتحامية تمثل واحداً من عناصر النهج المذكور في الفقرة *ب)* من *"وإذ تأخذ بعين الاعتبار كذلك"* أعلاه،

وإذ تلاحظ

*أ )* أهمية العمل التقني الذي اضطلعت به حتى الآن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات وخاصة التوصية ITU‑T X.1231 وسلسلة التوصيات ITU‑T X.1240؛

*ب)* البرنامج التجريبي لرابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) (خدمة الإبلاغ عن الرسائل الاقتحامية) الذي يتيح للمستهلكين الإبلاغ عن الرسائل الاقتحامية باستخدام رمز قصير عالمي، ويسمح للمشغلين المشاركين بتبادل المعلومات حول الهجمات واتخاذ إجراءات،

تقـرر أن تكلف لجان الدراسات ذات الصلة

1 بأن تواصل دعم العمل الجاري، وخاصة في لجنة الدراسات 17، فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية (مثل البريد الإلكتروني)، والإسراع بعملها المتعلق بالرسائل الاقتحامية من أجل التصدي للتهديدات القائمة والمستقبلية التي تدخل ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات وخبرته، حسب الاقتضاء؛

2 بأن تواصل التعاون مع قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات ومع المنظمات ذات الصلة، بما فيها سائر المنظمات المعنية بوضع المعايير ذات الصلة (مثل فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)) ورابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)، من أجل مواصلة، وضع توصيات تقنية على وجه السرعة بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات عن طريق ورش العمل المشتركة والدورات التدريبية، وما إلى ذلك،

تكلف كذلك لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 بتقديم تقارير دورية إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛

2 بدعم لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات المعنية بمكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها في عملها المتصل بتقديم الدورات التدريبية التقنية وأنشطة ورش العمل في مختلف المناطق في مجال القضايا السياساتية والتنظيمية والاقتصادية للرسائل الاقتحامية وتأثيرها لفائدة منظمي ومشغلي الاتصالات؛

3 بمواصلة عملها المتعلق بإعداد توصيات وورقات تقنية ومنشورات أُخرى بهذا الصدد،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتقديم كل المساعدة اللازمة بغية التعجيل بهذه الجهود، والعمل بالتعاون مع الأطراف المعنية التي تعمل على مكافحة الرسائل الاقتحامية بغية تحديد الفرص وإذكاء الوعي بشأن هذه الأنشطة، وتحديد أوجه التعاون الممكنة، حسب الاقتضاء؛

2 بالشروع في دراسة - بما في ذلك من خلال توجيه استبيان إلى أعضاء الاتحاد - بشأن الحجم التقريبي لحركة الرسائل الاقتحامية وأنواعها (مثل الرسائل الاقتحامية بالبريد الإلكتروني، والرسائل الاقتحامية بالرسائل النصية القصيرة، والرسائل الاقتحامية في تطبيقات الوسائط الإعلامية المتعددة المستندة إلى بروتوكول الإنترنت) وخصائصها (مثل الطرق والمصادر الرئيسية المختلفة) لمساعدة الدول الأعضاء ووكالات التشغيل ذات الصلة في تحديد هذه الطرق والمصادر والأحجام، وفي تقدير حجم الاستثمارات اللازمة في المرافق والوسائل التقنية الأُخرى لمكافحة هذه الرسائل الاقتحامية والتصدي لها، مع مراعاة ما أُنجز من عمل بالفعل؛

3 بمواصلة التعاون مع مبادرة الأمين العام بشأن الأمن السيبراني ومع مكتب تنمية الاتصالات فيما يتصل بأي بند يتعلق بالأمن السيبراني بموجب القرار 45 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وكفالة التنسيق بين هذه الأنشطة المختلفة؛

4 بالمساهمة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الاتحاد بشأن تنفيذ هذا القرار،

تدعـو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

إلى الإسهام في هذا العمل،

تدعو الدول الأعضاء كذلك إلى

1 اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة اتخاذ التدابير الملائمة والفعّالة ضمن الأطر الوطنية والقانونية لديها لمكافحة الرسائل الاقتحامية وانتشارها؛

2 العمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)